

« إن حالة قضاء رام الله يرثى لها من جميع الوجوه فالطرقات دمرت والأمراض انتشرت وشؤون الإقليم فيها مضطربة لابعاد حد والحالة الاقتصادية فيها تدعو إلى مزيد من القلق ، خاصة أن أكثر اللاجئين يقطنون فيها ، وشؤون التموين مهمة فيستغلها أكثر المسؤولين لصالحهم الشخصية ومنافعهم المادية ، والامن فيها مهمل أهبالا لا حد له ، وشؤون الدفاع عنها غير مطمئنة بآراء ، فلا هم للحكام الإداريين والعسكريين والمسؤولين من الامن الا جمع النقود وصرف الرواتب » (٥٠).

وقد زاد الحالة الاقتصادية ، وبالتالي الاجتماعية ، سوءا ان هناك دلائل تشير إلى ان الحكم في عمان مارس عملية حصار اقتصادي على سكان « الضفة الغربية » . وإذا كان المجال لا يتسع هنا لفحص هذه الحقيقة في شكل مفصل فسنكتفي هنا بإيراد فقرات من مذكرة قدمتها الغرفتان التجاريتان في كل من القدس ونابلس إلى رئيس مجلس الوزراء الأردني تمس هذا الواقع . فقد جاء في هذه المذكرة ما يلي :

« أخذت التجارة تتركز في مكان معين وايد معينة ... علمنا الآن ان النية اتجهت لالغاء صلاحيات دائرة التجارة في الضفة الغربية فيها يتعلق بالاستيراد وتحويل شؤونها إلى مراقبة الاستيراد والتصدير في عمان لتكون المرجع الوحيد لتجار الضفتين الغربية والشرقية ... اننا نطالب عن حق بضرورة ابقاء جهاز مسؤول في الضفة الغربية يكون خاضعا لاشراف الوزارة المختصة في عمان ... ان التلكبة التي اصابت بلادنا اسفرت ضمن ما اسفرت عنه عن انتعاش اقتصادي تركز في مدينة عمان وعناد عليها بالفائدة بسبب قصر الاستيراد عليها طيلة المدة السابقة » (٥١).

وقد اوردت الصحف ان بعض المستوردين الفلسطينيين ذكروا ان دائرة مراقبة العملة في عمان ترفض منح الاذونات إلى عدد كبير من حاملي رخص الاستيراد الصادرة عن دائرة التجارة في الضفة الغربية (٥٢) . وقد ابرق الشيخ عبد الباري بركات ، رئيس الغرفة التجارية في القدس ، إلى رئيس الوزراء الأردني يتهم الحكومة بالتمييز . فقد جاء في نص هذه البرقية ما يلي :

« اطلع التجار في الضفة الغربية بهزيد من الدهشة والاستغراب على نيا اعطاء الاولوية لتجار الضفة الشرقية في الاستيراد . والغرفة اذ تعتبر هذا الاجراء مجحفا بحق تجار الضفة الغربية طالما انهم مواطنو مملكة واحدة تحتج عليه بشدة وتصر على ابطال هذا الاجراء حالا لاصدار الرخص باكملها للضفتين في وقت واحد » (٥٣).

يمكن الاستنتاج من هذه الاجراءات التي اتبعتها عمان ان القصد من ورائها كان ما يلي : (١) تجويع المواطن الفلسطيني من خلال منع الاستيراد وبالتالي رفع كلفة المعيشة ، بهدف وضعه امام حالة لا يجد مناصا فيها من التسليم بوضع مصيره في يد حكام الاردن لانقاذه من هذه الحالة . (٢) ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الشرق - أردني كخطوة عملية من خطوات الحاق « الضفة الغربية » بشرق الاردن . (٣) يجب الانهمل هنا أيضا ان نظام الحكم في شرق الاردن كان يمثل حينذاك مصالح كبار التجار والوسطاء الشرق - اردنيين ، وهي طبقة استغلت ظروف الحرب لزيادة ثرائها ، وكان حصر الاستيراد فيها واحدا من الأساليب التي اتبعتها لتوسيع نطاق أعمالها الاقتصادية .

٢ - الإدارة : بجانب هذه الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة كان هناك فساد في الإدارة . وقد اعتمد عبد الله في إدارة « الضفة الغربية » على رجال حزب الدفاع (حزب النشاشيبي المعارض للحركة الوطنية) واعوانه ومؤيديه ومزيديه من وجهاء البلاد واقطاعيينها ومشايخ قبائلها ومن موظفي حكومة الانتداب السابقة . وكان معظم هؤلاء قد بدأ يدعو لعبد الله وللضم ولسوريا الكبرى من قبل ان تشتعل حرب فلسطين رسميا ، وخاصة في نصف السنة بين اعلان تقسيم فلسطين في الامم المتحدة ودخول